مجلة علم النفس التطبيقي
قسم علم النفس - كليـة الآداب، جامعة المنوفية

التنميط النفسي الجنائي كأحد فنيات الاستجواب: الماضي والحاضر

Criminal Psychological Profiling as an Investigative Technique: past and present

إعداد

أ.د/ أمنية إبراهيم الشناوي

استاذ علم النفس الشرعي، قسم علم النفس، كلية الآداب، جامعة المنوفية

المجلد (٣) العدد (٥) يوليو ٢٠٢٥ م

التنميط النفسي الجنائي كأحد فنيات الاستجواب: الماضي والحاضر

Criminal Psychological Profiling as an Investigative Technique: past and present

أ.د/ أمنية إبراهيم الشناوي

استاذ علم النفس الشرعي، قسم علم النفس، كلية الآداب، جامعة المنوفية

الملخص

حظي التنميط الجنائي كأحد أدوات الاستجواب بقدر كبير من الاهتمام في العقود الأخيرة من قبل المجتمع الأكاديمي أو المجتمع العام، وهو في أبسط أشكاله محاولة لتمييز خصائص الجاني من خلال مسرح الجريمة وسلوك الجاني، فهو عملية استدلالية تتضمن تحليل سلوك الجاني والتي تتضمن تفاعلاته مع الضحية ومسرح الجريمة واختياره للسلاح واستخدامه اللغة، وغيرها. تتناول الدراسة الحالية ماهية التنميط الجنائي: أهدافه وافتراضاته، التطور التاريخي للتنميط، بالإضافة إلى طرق ونظريات التنميط الجنائي. وقد أظهرت النتائج أن التباين بين ممارسات التنميط الجنائي أدى إلى ظهور تناقضات فيما يتعلق بالاعتماد على الأدلة والاستنتاجات المقدمة والفائدة العائدة على الاستجواب من استخدام التنميط، فنجاح التنميط بعتمد على أنواع الاستنتاجات المقدمة، وليس الطريقة المستخدمة لاستخلاصها.

الكلمات المفتاحية: التنميط الجنائي – علم نفس الاستجواب– تحليل الاستجواب الجنائي– تنميط أحداث الجريمة– تنميط شخصية الجاني

Abstract

Criminal profiling is an investigative technique that has received a great deal of attention in recent decades, from both academic audiences and mainstream popular culture. Criminal profiling in its most basic form is an attempt to discern offender characteristics from the crime scene and the behavior of the offender. It is an inferential process that involves an analysis of offenders' behavior including their interactions with the victim and crime scene, their choice of weapon and their use of language, among other things. The present study try to identify the nature of criminal profiling, its goals and principles, the historical background, in addition to CP theories and methods. The results showed that the variability among criminal profiling practices resulted in inconsistencies in the reliability of evidence, the conclusions made, and the usefulness of profiling. In addition, the success of profiling depends on the types of conclusions made, not the method used to draw them.

Keywords: Criminal Profiling - Criminal Investigative Analysis- Investigative Psychology - Crime Action Profiling- Criminal Personality Profiling

مقدمة

يتضمن التنميط الجنائي استخدام البيانات السلوكية لإثراء عملية الاستجواب في الجرائم من خلال السعي إلى التنبؤ بالخصائص المحتملة لمرتكبي الجرائم المختلفة. حيث يتم العمل بشكل عكسي من خلال المعلومات المتاحة في مسرح الجريمة وأقوال الشهود للوصل إلى أنماط تقلل مدى البحث المطلوب من جهات التحقيق. وقد نشأ هذا التنميط من خلال ممارسات علم النفس والطب النفسي. توسعت هذه الممارسات بسرعة لتصبح جزءًا من إجراءات الاستجواب وأيضًا الثقافة الشائعة. ومع ذلك، فإن هذا التطور كان مبنيًا على قاعدة أدلة ضعيفة نسبيًا وممارسات ضعيفة التطور. في السنوات الأخيرة، كانت هناك اتجاهات واضحة لتحدي قاعدة الأدلة التاريخية التي تم تثبيتها على الرغم من ضعف تطورها، وأصبح التنميط بشكل متزايد جزءًا من ممارسة علم النفس الشرعي السائد من حيث التنظيم والمنهج والبحث واستخدام الأساليب التجريبية التي تعتمد على المنهج العلمي. (Crighton, 2010).

تم وصف التنميط الجنائي على أنه معالجة ملاحظة وتأمل وبناء باستخدام البيانات المتاحة للتنبؤ بالخصائص المحتملة للجاني. وقد أُطلق على هذا النشاط عددًا من المسميات، والتي تتضمن تحليل الاستجواب الجنائي Criminal Investigative Analysis (CIA) وعلم نفس الاستجواب Investigative Psychology (IP) وتحليل البروفايل (PA) Profile Analysis وتنميط أحداث الجريمة Crime Action Profiling (CAP). في حين أن كل من هذه المسميات قد تعكس اختلافا في الاهتمام، إلا أنها جميعها متشابهة إلى حد كبير، لأنها تنطوي على منطق مشترك وتستخدم فنيات مماثلة. يتم استخدام سلوك الجاني في مسرح جريمة ما أو عدة جرائم كأساس قاعدي لاستنتاج خصائصه المحتملة، ومن ثم استخدام هذا الاستنتاج لإحداث أنماط نفسية اجتماعية تساعد الباحثين في ضوء افتراض أساسي وهو وجود مستوى مرتفع من الاتساق في السلوك والشخصية. (Crighton, 2010).

ما هو التنميط الجنائي؟

يعكس التنميط الجنائي فلسفة المجتمع الذي يتطور فيه، بالبحث عن أسباب الجريمة بصفة عامة وعن الأسباب التي دفعت بالمجرم إلى ارتكابها بصفة خاصة، وذلك بالبحث عن حالته النفسية والعقلية، يُبنى التنميط الجنائي على دراسة شخصية المجرم من خلال سلوكه وعلى معارف المحقق، لاسيما تلك المتعلقة بدراسة الحالة النفسية للمجرم قبل ارتكابه للجريمة و أثناء ارتكابه للجريمة وبعد الانتهاء منها، مما يشترط في المحقق الدراية الواسعة بعلم النفس وعلم الجريمة، لفهم أسباب الجريمة والدوافع التي أدت إلى ارتكابها .

وقبل عملية التنميط للبحث عن المجرم المجهول يتم أولا المعاينة المادية لمسرح الجريمة لرفع الآثار التي خلفها المجرم ودراسة مكان وقوع الجريمة ومقارنتها بالجرائم الآخرى المشابهة؛ ثم دراسة شخصية المجرم عن طريق التنميط (بوقادم، ٢٠٢٣).

يُعرف البعض التنميط الجنائي بإعتباره شكل من أشكال فنية التحليل السلوكي التي تساعد في تحديد بعض خصائص الجاني، مثل أنماط السلوك والشخصية، من خلال تحليل مشهد الجريمة، كما يمكن استخدام التنميط الجنائي في تحديد تطور البروفايل النفسي (الخصائص

النفسية) للجاني من خلال تحليل الخصائص المشتركة بين المجرمين الأكثر عنفًا. يعتمد هذا البروفايل في المقام الأول على تحليل مسرح الجريمة الذي يوفر تفاصيل عن الجريمة وضحيتها بالإضافة إلى أي أدلة أخرى متاحة من أجل تضييق عدد المشتبه بهم المحتملين. ومن الضروري أيضاً تحليل موقع الجريمة إلى جانب نوع السلاح المستخدم وخصائص الضحية (Ribeiro& Soerio, 2021).

كما يمكن أن تشمل المعلومات الأخرى المستخدمة في التنميط الجنائي النمط الجغرافي للجرائم، وكيفية وصول الجاني إلى مسرح الجريمة والعودة منه، والمكان الذي يعيش فيه الجاني. تختلف المعالجة الفعلية للتنميط من محلل (القائم بالتنميط) إلى آخر (اعتمادًا على تدريب المحلل)، لكن الهدف يظل هو نفسه: معرفة واستنتاج ما يكفي من معلومات لها علاقة بالخصائص السلوكية والشخصية والجسمية لمرتكب الجريمة والقبض عليه (Muller, 2000).

وبذلك يمكن تعريف تنميط الجاني بإعتباره عملية استنتاج خصائص الجاني من الطريقة التي تصرف بها عند ارتكاب الجريمة؛ في حين يمكن تعريف تنميط شخصية الجاني Criminal personality profiling بإعتبارها محاولة مدروسة لتزويد وكالات التحقيق بمعلومات محددة حول نوع الفرد الذي قد يرتكب جريمةمعينة. أما التنميط الجنائي فهو تقرير يصف الخصائص ذات الصلة بالتحقيق و/أو الخصائص الإثباتية للجاني المسؤول عن جريمة معينة، أوسلسلة من الجرائم ذات الصلة. ... تشمل خصائص الجاني أي سمات ينسبها الفاحص على وجه التحديد إلى الشخص أو الأشخاص المجهولين المسؤولين عن ارتكاب أعمال إجرامية معينة، والتي تتضمن الخصائص الجسدية أو النفسية أو الاجتماعية أو الجغرافيةأو العلائقية (As cited in: Petherick & Turvey, 2012)

في ضوء هذه التعريفات، فإن أي تحليل أو تقرير أو رأي يقدم استنتاجات حول خصائص محتملة للمجرم أو يمكن استنتاجها (أي أن مرتكب الجريمة يمتلك سمة معينة) ينبغي اعتباره شكلاً من أشكال أو جزءاً من التنميط الجنائي. وبالتالي، فإن أي تحليل أو تقرير أو رأي يقدم

استنتاجات لا ترقى إلى إسناد خصائص إلى مرتكب الجريمة لا يعد شكلا من أشكال التنميط الجنائي أو جزءاً منه (Petherick & Turvey, 2012).

ويعرّف "هولمز وهولمز" (2009) Holmes and Holmes التنميط من خلال ذكر افتراضات وأهداف التنميط. **حيث تتمثل افتراضات التنميط فيما يلي:**

١. يعكس مسرح الجريمة شخصية الجاني. لذلك فإن التقييم مسرح الجريمة يجب أن يساعد الشرطة في تحديد شخصية الجاني وتضييق نطاق التحقيق.

٢. تظل طريقة إجراء التنميط متشابهة. مسرح الجريمة يعكس شخصية مريضة ، و لكي يتم فهم الجريمة، يجب فهم المجرم أو الجاني أولاً. من المؤكد أن الطريقة التي تم بها ارتكاب الجريمة ستخبر كثير من الحقائق عن الجاني وعن إمكانية ارتباط هذه الجريمة بجرائم أخرى ارتكبها نفس الشخص.

٣ .سيظل التوقيع signatureأو العلامة المميزة كما هو. التوقيع هو الطريقة الفريدة التي يقتل بها الجاني، أو الكلمات التي يستخدمها المغتصب، أو كيفية ترك مسرح الجريمة، أو أي مؤشر آخر . فيما يتعلق بالافتراضين الثاني والثالث، يفرق هولمز وهولمز بين الاثنين من خلال وصف طريقة الإجراء في الافتراض الثاني أنها أكثر عمومية للجريمة، في حين أن التوقيع هو الطريقة الفريدة التي يرتكب بها الجاني جريمته.

٤ .لن تتغير شخصية الجاني. ولأن معظم خبراء الشخصية يؤكدون أن شخصية الفرد تتحدد بحلول سنوات المراهقة، يرى هولمز وهولمز أن هذا لا يختلف بالنسبة لشخصية الجاني.

بالإضافة إلى هذه الافتراضات حدد "هولمز وهولمز" أربعة أهداف للتنميط كما يلي:

تضييق نطاق التحقيق. يشير هولمز وهولمز أن أكثر ملفات التنميط عمومية يمكن أيضا أن تكون مفيدة للمحقق، لأنه إذا كان من الممكن استبعاد فئات معينة من المشتبه بهم، مثل النساء، أو الذكور غير البيض، أو الذكور المطلقين، فإن قائمة المشتبه فيهم القابلة للتطبيق قد تكون مفيدة. سيتم تخفيض حجمها بنسبة تزيد عن ٥٠٪. هناك طريقة أخرى لرؤية هذا

الهدف وهي أن القائم بالتنميط يحاول تقديم ملف تنميط للجريمة محدد قدر الإمكان حتى يتمكن المحقق من تضييق قائمة المشتبه بهم إلى عدد يمكن التحكم فيه من الأشخاص.

التقييمات الاجتماعية والنفسية. يجب أن يحتوي ملف التنميط على معلومات أساسية عن المتغيرات الأساسية الاجتماعية والنفسية لشخصية الجاني، والتي تتضمن العرق والجنس والطبقة الاجتماعية والتعليم والإقامة والحالة الاجتماعية ونوع السيارة وغيرها من العناصر المدرجة في استراتيجية المقابلة الموصى بها.

التقييم النفسي للممتلكات. عندما يتم التعرف على المشتبه به، يجب على المحلل أو القائم بالتنميط أن يقدم للمحقق معلومات بشأن نوع الأدلة المادية أو الجانبية التي قد تكون في حوزة الجاني. إذا تم العثور على أدلة معينة في حوزة المشتبه به، فيجب على المحلل تقديم توصيات لمزيد من إجراءات التحقيق.

مقابلة الاقتراحات والاستراتيجيات. غالبًا ما يكون نوع المقابلة أو الاستجواب الذي يتم إجراؤه مع المشتبه به قرارًا حاسمًا في التحقيق في القضية. هنا، يمكن للمحلل أو القائم بالتنميط أن يقترح لغة الجسد التي يجب استخدامها أو تجنبها، وكلمات معينة يجب استخدامها أو تجنبها، والشروط التي يمكن أن تعطي أكبر قدر من المعلومات عن المشتبه به (Holmes&Holmes, 2009, 9–11).

وعادة ما يتم تحديد دور القائم بالتنميط إلى حد كبير وفقًا لاحتياجات مسؤولي إنفاذ القانون طالبي الاستشارة. و ليست كل الجرائم مناسبة للتنميط. يذكر "هولمز وهولمز" أن التنميط يكون ملائما فقط في الحالات التي يظهر فيها الجاني المجهول علامات المرض النفسي أو تكون الجريمة عنيفة أو ذات طقوس خاصة جدا. يعتبر "هولمز وهولمز" أيضًا أن الاغتصاب والحرق العمد من الجرائم التي تخضع للتنميط (Holmes, 2009 Holmes&).

التطور التاريخي

في وقت مبكر من ثمانينيات القرن التاسع عشر، حاول "توماس بوند"، وهو طبيب، تطوير نمط أو صفحة نفسية (بروفايل) للخصائص الشخصية لمرتكب سلسلة من جرائم القتل الجنسي في الطرف الشرقي من لندن. لم يتم التعرف على مرتكب هذه الجرائم على الاطلاق، لكنه أصبح معروفًا باسم "جاك السفاح".وكان المحلل في هذه الحالة هو جراح الشرطة وقد ساعد في تشريح جثة أحد الضحايا. وأشار إلى الجوانب الجنسية لجرائم القتل وتوصل إلى استنتاجات حول الغضب والكراهية الواضحة التي أظهرها الجاني نحو ضحياه من من النساء، كما ظهر من خلال تحليل ١٤٩ جريمة قتل ووجود إصابات شديدة قبل الوفاة وبعدها. وفي ضوء تحليل المعلومات والأدلة المتاحة، أشار "بوند" إلى أن خمس جرائم من بين سبع جرائم قد ارتكبها شخص واحد بمفرده، وهو قوي البنية ولديه استعداد لتحمل المخاطر، كما قد يكون شخصا هادئا يحب العزلة وليس لديه عامل ثابت : بصفة عامة هو شخص لا يجذب انتباه الآخرين، وقد تم تشخيصه باعتباره يعاني من الاختلاط الجنس promiscuity (Crighton, 2010).

وحدث أول استخدام مسجل للتنميط النفسي عندما تم تكليف الدكتور "دبليو سي لانجر" W. C Langer، وهو طبيب نفسي من قبل مكتب الخدمات الإستراتيجية لتقديم ملف تنميط عن "أدولف هتلر". من خلال جمع كل المعلومات الممكنة عن هتلر، قدم "لانجر" تنميط سيكوديناميي عن شخصية هتلر، مع التركيز على القرارات التي قد يتخذها في ضوء سيناريوهات معينة. وقد ثبت دقة هذا التنميط؛ حيث شمل انتحار هتلر عندما استولى الحلفاء على برلين خلال الحرب العالمية الثانية (Egger, 1999).

حدث معلم رئيسي آخر في تطور التنميط الجنائي للجاني بعد سلسلة من التفجيرات في نيويورك بين عامي ١٩٤٠ و١٩٥٦. حيث نُفذت سلسلة من الهجمات الإرهابية عن طريق ما أطلقوا عليه اسم "المفجر المجنون" الذي قام بزرع متفجرات في الأماكن العامة مثل دور السينما وصناديق الهاتف ومحطات السكك الحديدية في ولاية نيويورك. وفي عام ١٩٥٦،طلبت

الشرطة من الدكتور جيمس بروسل Dr James Brussel ، الذي كان آنذاك مساعد مفوض الصحة العقلية في ولاية نيويورك،استكمال بروفايل الجاني. وتحليل مواد القضية، بما في ذلك رسائل التهديد،وإبداء رأي بشأن السمات الشخصية المحتملة للجاني. قام الدكتور بروكسل بتشخيص عدد من الاضطرابات العقلية، بما في ذلك جنون العظمة والاضطهاد (البارانويا)، واقترح بعض الخصائص الديموجرافية والجسدية للجاني المجهول. عند إلقاء القبض على المفجر المجنون، اتضح أن هذه الخصائص دقيقة بشكل عام (Chifflet, 2015)، حيث أشار "بروسل" أن الجاني رجل قوي البنية في منتصف العمر. أعزب يعيش مع شقيقه، قد يكون من ولاية كونيتيكت أو مهاج، يحب أمه بهوس ويكره والده، لديه مشاكل مع شركة الكهرباء التي استهدفت القنبلة الأولى مقرها الرئيسي، وربما يرتدت بدلة مزدوجة مزررة عند القبض عليه. تماشيًا مع الملف الشخصي، ورد أن الجاني قوي البنية، أعزب، كاثوليكي روماني أجنبي. وقيل أيضًا أنه عندما طلبت الشرطة من الجاني أن يرتدي ملابسه، عاد مرتديًا بدلة مزدوجة الصدر بأزرار كاملة كما توقع بروسل. وكانت هذ القضية سببا في المكانة البارزة التي صاحبت التنميط بع ذلك على مدى السنوات اللاحقة. في الواقع، ربما كان عمل بروسل أقل إثارة للإعجاب من عمل بوند السابق في تسعينيات القرن التاسع عشر. أشارت المراجعات التالية أن هذا الملف لم يقدم فهما جيدا للجاني، لكن يتضمن فقط مجموعة من التنبؤات الكثيرة؛ لذلك جاء بعضها دقيقا والبعض لا، لكن تم تذكر التنبؤات الدقيقة فقط وتم الاعتماد عليها كدليل ايجابي (Crighton, 2010).

في عام ١٩٧٠بدأ "هوارد تيتين " Howard Teten –بصفته عميلاً خاصًا لمكتب التحقيقات الفيدرالي– برنامجه الخاص بإنشاء التنميط الجنائي. وقام بتدريس فنيات إنشاء ملفات التنميط الجنائي كمساعد في عمليات الاستجواب، لاستخدامها مع أدوات تحقيق أخرى. قام "تيتن" بتدريس أول دورة تدريبية له (علم الجريمة التطبيقي) في إنشاء ملفات التنميط الجنائي في الأكاديمية الوطنية لمكتب التحقيقات الفيدرالي عام ١٩٧٠. كما قدم في نفس العام أول ملف تنميط جنائي فعلي له كعميل لمكتب التحقيقات الفيدرالي في أماريلو، تكساس.

و تعاون أيضًا مع "بات مولاني" لتدريس علم النفس الشواذ كما ينطبق على إنشاء ملفات التنميط الجنائي (Turvey, 2012).

في عام ١٩٧٢، شكل مكتب التحقيقات الفيدرالي وحدة العلوم السلوكية (BSU) Behavioral Science Unit مهمتها تطوير أساليب التعرف على المجرمين المجهولين في القضايا التي لم يتم حلها. تأثر العمل المبكر للوحدة بشكل كبير بأعمال "هوارد تيتن" ، الذي استمر مع زملائه في وحدة العلوم السلوكية BSU في تطوير منهج أطلقوا عليه اسم تحليل الاستجواب الجنائي (CIA) Criminal Investigative Analysis . واصلت وحدة العلوم السلوكية BSU البناء تدريجيًا على هذه الأساليب المبكرة التي تأثرت إلى حد ما بعمل بروسل في نيويورك. واستمرت في إجراء مجموعة من الدراسات المنهجية على جرائم القتل المتسلسل. تضمنت في البداية دراسة مكثفة لمجموعة من مرتكبي جرائم القتل الجنسي باستخدام أساليب المقابلة شبه المقننة للحصول على أوصاف منظمة لهؤلاء المجرمين، يتضمن هذا العمل أربع مراحل: استيعاب البيانات؛ تصنيف الجريمة؛ إعادة بناء الجريمة؛ وتوليد ملف التنميط الجنائي (البروفايل). تتبع أخر مرحلة في عمل الملف نسق ثابت يتضمن الأوصاف النفسية والاجتماعية والديموجرافية، وفنيات المقابلة التي يمكن تطبيقها. هناك شعور بأن عددًا من أنواع الجرائم تلائم بشكل خاص هذا المنهج. وتضمنت هذه الجرائم الحرق المتعمد والجرائم الجنسية، بالإضافة إلى جرائم القتل الجنسي(Crighton, 2010).

ومنذ منتصف الثمانينات، تم تطوير مناهج أخرى للتنميط الجنائي تفترض معالجات وفنيات مختلفة، وتتضمن مجموعة متنوعة من المهارات والمؤهلات. نموذج علم النفس الاستجواب ,The Investigative Psychology model، على سبيل المثال، بدأه عالم النفس الأكاديمي، البروفيسور ديفيد كانتر، الذي يرى أن استنتاجات الاستجواب حول الجاني بناءً على السلوك الصادر في مسرح الجريمة يجب اختبارها ودعمها بأدلة تجريبية فيما يتعلق بشيوع نمط سلوك محدد. ولذلك فإن منهجه يرتكز على جمع البيانات التجريبية وتحليلها مع استخدام نماذج احصائية تدعم الاستنتاجات التي يمكن افتراضها حول الجاني المجهول. هذا

المنهج يتعلق بالعام وليس بفرد معين ومع ذلك، فإن إحدى نقاط القوة الأساسية لهذا المنهج هي بلا شك أن درجة الثقة والثبات تكمن في المعالجة وليس في القائم بتحليل النمط. تم تطوير نموذج آخر للتنميط الجنائي، يشار إليه باسم تحليل الأدلة السلوكية Behavioral Evidence Analysis،في أواخر التسعينيات من قبل عالم الطب الشرعي، برنت تورفيBrent Turvey . هذا الشكل من التنميط يؤكد الاعتماد على جمع وتحليل الأدلة الجنائية والمادية لاستخلاص استنتاجات حول الجاني، واختبار خصائص الجاني المحتملة مقابل الأدلة الفعلية لقضيةمعينة (Chifflet, 2015).

مناهج ونظريات التنميط الجنائي CP theories and methods

عند إعداد التنميط "البروفايل" الجنائي من المهم الأخذ في الاعتبار اثنان من التوجهات هما: التوجه الاستدلالي Idiographic or deductive Approach و التوجه الاستقرائي Nomothetic or inductive Approach وفقاً لـ "كناب وهيرلبيرت" (٢٠٠٦) Knapp and Hurlburt يستخدم علماء النفس مصطلح استدلالي للإشارة إلى الخصائص الفريدة للأفراد واستقرائي للإشارة إلى الخصائص العالمية أو الشائعة". ترتبط الدراسات الاستقرائية بالمجموعات؛ في حين ترتبط الدراسات الاستدلالية بالأفراد.

فيما يتعلق بالتنميط الجنائي، يضع التوجه الاستدلالي في الاعتبار السمات المحددة للجناة للتأكد من الخصائص المميزة. ويركز على المعلومات الواقعية التي تعتمد على المنطق الاستدلالي القائم على الأدلة الجنائية. يستخدم هذا التوجه لعمل تنميط جنائي من خلال تحليل جريمة أو مجموعة جرائم محددة يرتكبها مجرم واحد. يعتمد المنهج الاستدلالي على الاستنتاجات التي تم التوصل لها من خلال تحليل بيانات القضية. يوفر تحليل بيانات القضية دراسة شاملة فيما يتعلق بمسرح الجريمة والأدلة الجسدية/النفسية مع إعطاء اهتمام خاص لعلم الضحايا (Ribeiro& Soerio, 2021).

حيث يعتمد هذا التوجه على تحليل البيانات واستخلاص صفات الفاعل من خلال الآثار الموجودة في مكان الحادث والطريقة التي ارتكبت بها الجريمة..ويتطلب التنميط الاستدلالي

منهجا متعدد التخصصات، وتعاونا وثيقا وتحليلا مشتركا لخبراء العلوم الشر عية والنفسية والاجتماعية والطب النفسي المتخصصين في جرائم القتل والجرائم الجنسية (Trajkovski&Zivotic, 2020).

وعلى النقيض من هذا التوجه، فإن التوجه الاستقرائي يدرس الخصائص المستنبطة عادة لمجموعات من الجناة أو المجرمين . حيث يدرس هذا التوجه المعالجات المجردة، والتي تتضمن الاستدلال الاستقرائي والمعالجات الإحصائية/المقارنة/الارتباطية . وهو يعتمد على المعرفة النفسية العلمية الخاصة بإذا كانت بعض الجرائم متشابهة ولكن يقوم بها مجرمون مختلفون، فقد يشترك هؤلاء المجرمين في سمات شخصية شائعة (Ribeiro& Soerio, 2021). وبذلك تهدف دراسات التنميط الجنائي الاستقرائي تجميع الخصائص العامة أو المشتركة لمجموعة من المجرمين. ويتم جمع المعلومات من خلال جرائم سابقة، ومجرمين سابقين معروفين، بالإضافة إلى مصادر أخرى للمعلومات مثل وسائل الإعلام. ومع ذلك تظل هذه الخصائص أو سمات الشخصية مجردة، أي نها لا توجد بالضرورة في كل حالة على حدة، فهي تمثل المحتمل نظرياً، وفي أفضل الأحوال (Holmes& Holmes, 2009; Petherick & Turvey, 2012). ومن مميزات هذا التوجه السرعة وعدم الكلفة، ولا يحتاج المحلل أو القائم بالتنميط بالضرورة إلى أي مهارة خاصة أومعرفة في مجال السلوك البشري. لكن قد تحدث مشكلات عندما يتم استخدام هذا التوجه بشكل غير ملائم لإجراء استنتاجات مفرطة الثقة خاصة بالمجرمين الأفراد(Petherick & Turvey, 2012) .

ويمكن تحديد إثنين من المناهج المختلفة لإجراء التنميط (البروفايل) الجنائي في هذا التوجه: المنهج الإكلينيكي مقابل المنهج الإحصائي. يعتمد المنهج الإكلينيكي على المعرفة والخبرة والحدس والتدريب للتنبؤ بخصائص المجرمين. اعتمدت الدراسات الأولى التي أُجريت في مجال التنميط الجنائي على المنهج الإكلينيكي أو ما يطلق عليه اسم التقييم التشخيصي Diagnostic Evaluation أو تنميط الشخصية الإجرامية Criminal personality Profiling، ويقوم بإجرائه الطبيب النفسي أو إخصائي علم النفس الإكلينيكي. وقد لا يتمتع

هؤلاء بخبرة واسعة في مجال إنفاذ القانون أو المجالات ذات الصلة بمجال مشاركتهم. ويعتمد هذا التقييم بصفة عامة على الممارسة الإكلينيكية، ومعرفة الإخصائي أو الطبيب النفسي بنظريات الشخصية والاضطرابات النفسية المختلفة الواردة في الدليل الإحصائي التشخيصي للاضطرابات النفسية والعقلية. يتم إنشاء الملفات الشخصية أو التنميط الجنائي من خلال تشخيص المرض النفسي المحتمل أو نوع الشخصية التي من المحتمل أن تكون قد ارتكبت الجرائم المعنية (Wilson et al., 1997). وخلافًا لأساليب التنميط الأحدث، لا يتضمن التقييم التشخيصي نظام موحد ولا يتبع أي مناهج محددة بل يمثل مجموعة عمل تراكمية من قبل متخصصين في مجال الصحة العقلية يتم استشارتهم من قبل موظفي إنفاذ القانون لتقديم بعض الأفكار حول الجرائم التي تبدو غير قابلة للحل. ومن خلال عمل هذه المجموعة الفضفاضة من العاملين في مجال الصحة العقلية، تم اشتقاق مصطلح "التنميط النفسي" لأول مرة (Egger, 1999).

انتقد كل من "ويلسون وزملاؤه" Wilson et al. (1997) و"مولر" Muller (2000) منهج التقييم التشخيصي لأنه لا يصلح للفحص العلمي. حيث يعوق الاعتماد الكبير على الحكم الإكلينيكي، بالإضافة إلى الطبيعة الفردية للمنهج تقييم الصدق . كما يمكن أن يختلف التشخيص والحكم الإكلينيكي على نطاق واسع من شخص لآخر.

كما يشير "كوكيس" Kocsis (2007) أن التقييم التشخيصي لا يعد منهجًا محددًا للتنميط، فعلى الرغم من تشابه الجهود الفردية للأطباء النفسيين وإخصائيي علم النفس الإكلينيكي من الناحية المفاهيمية، إلا أنها لا تشكل منهجًا متماسكًا للتنميط. حيث يمثل هذا المنهج الجهود المختلفة التييقوم بها ممارسو الصحة العقلية في محاولة تنميط الجرائم والجناة.

وعلى الرغم من ذلك، من المهم تقدير وجود هذا المنهج في التنميط من حيث السياق، خاصة فيما يتعلق بالتطور اللاحق للتنميط. أولاً، يدل التقييم التشخيصي على الجذور التاريخية للتنميط الجنائي، وبالتالي مفهوم التنميط الجنائي ليس ابتكار حديث لأي فرد معين أو منظمة إنفاذ القانون. ثانيًا، يظل التقييم التشخيصي هو الطريقة الأكثر سهولة التي يمكن من خلالها

الحصول على تنميط للجاني والجريمة، أي من خلال استشارة أخصائي الصحة العقلية المتاح (Kocsis. 2007) .

ومع ذلك، فإن توجه التقييم التشخيصي للتنميط قد تغير إلى حد كبير منذ إجراء الدراسات التجريبية خلال تسعينيات القرن العشرين وحتى أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. حيث كانت هناك أدوار شرطية متخصصة تتطلب أن يكون القائم بها طبيب نفسي أو إخصائي نفسي بالإضافة إلى المعرفة أو الخبرة في استجوابات إنفاذ القانون . ونتيجة لذلك، أصبح التوجه الإكلينيكي والتشخيصي للتنميط جزءًا لا يتجزأ من الوظائف الشرطية المتخصصة. بدلاً من الممارسة العامة للطب النفسي أو علم النفس الشرعي (Petherick& Brooks, 2021)

وعلى العكس مما سبق، تعتمد الأساليب الإحصائية على تحليل عدد من الجناة المختلفين مرتكبي الجرائم المتماثلةمن أجل التنبؤ بالأنماط السلوكية المحتملة في المستقبل . ويتضمن المنهج الإحصائي الطرق التالية: تحليل الاستجواب الجنائي (CIA) Criminal Investigative Analysis وعلم نفس الاستجواب (IP) Investigative Psychology وتنميط أحداث الجريمة (CAP) Crime Action Profiling (Ribeiro& Soerio, 2021).

تحليل الاستجواب الجنائي

إن استخدام تحليل الاستجواب الجنائي (CIA) هو منهج تم تطويره إلى حد كبير من قبل وحدة العلوم السلوكية FBI بمكتب التحقيقات الفيدرالية BSU في أمريكا الشمالية. سعى هذا المنهج إلى اتباع توجه مختلف عن طرق التقييم التشخيصي من خلال تطوير قاعدة أدلة حول الجناة. حيث استبدل استخدام المصطلحات التشخيصية بمصطلحات خاصة بمجال العلوم الشرعية وعلم الجريمة. واستخدم مصطلحات مثل "تحليل مسرح الجريمة" لوصف التحليل المنظم لموقع الجريمة أو الجرائم، ومصطلحات مثل "التدريج" Stages و"التوقيع" Signature لوصف جوانب الأحداث. تم توجيه هذه الطريقة في البداية إلى الجرائم التي

ثبت صعوبة حلها بشكل خاص باستخدام الطرق التقليدية للاستجواب، مثل سلسلة جرائم قتل الغرباء(Crighton, 2010) .

يعُرفّ مكتب التحقيقات الفيدرالي (FBI) تحليل الاستجواب الجنائي بأنه "عملية استجواب تحدد السمات الشخصية الرئيسية والخصائص السلوكية للجاني بناءً على الجرائم التي ارتكبها"، وتُعرف شرطة الخيالة الملكية الكندية(RCMP) ، المسؤولة حالياً عن تحليل الاستجوابات الجنائية الدولية(ICIAF) تحليل الاستجواب الجنائي ، بإعتباره أداة استجواب تستخدم داخل مجتمع إنفاذ القانون للمساعدةفي حل جرائم العنف. ويعمد التحليل على الأدلة الموجودة في مسرح الجريمة ، بالإضافة إلى الشهود والضحايا. ويمكن أن يوفر التحليل معلومات عن الجاني المجهول (الخصائص والصفات)، بالإضافة إلى اقتراح استراتيجيات لمقابلات الاستجواب والمحاكمة (Petherick & Turvey, 2012) .

قامت وكالة المخابرات المركزية الأمريكية FBI بإنشاء صفحات نفسية أو نماذج ذات أسس تجريبية للمجرمين المحتملين بناءً على تحليل بيانات مسرح الجريمة بشكل أساسي. أحد أقدم هذه النماذج وربما أشهرها وأكثرها تأثيرًا هو تصنيف مركبي جرائم القتل إلى "منظمين" و"غير منظمين". وقد اتسع هذا المنهج لاحقًا ليتضمن أنواعًا أخرى من المجرمين، كالمغتصبين ومشعلي الحرائق كما تم تدوين هذا التصنيف تحت مسمى "دليل تصنيف الجرائم"، الذي يوفر نماذج لأنواع المجرمين لتستخدمها فرق الاستجواب (Crighton, 2010) .

يقوم هذا التصنيف على عدة افتراضات هي: (أ) يمكن تصنيف الجرائم على أنها منظمة (على سبيل المثال، مخططة جيداً) أو غير منظمة (على سبيل المثال، غير مخطط لها) بناءً على السلوكيات الموجودة في مسرح الجريمة، (ب) يمكن تصنيف المجرمين على أنهم منظمون (على سبيل المثال) ،أداء عالٍ) أو غير منظم (على سبيل المثال، أداء منخفض) بناءً على الخصائص الأساسية للجاني، و (ج) هناك تطابق بين الجرائم والجناة (يرتكب المجرمون المنظمون جرائم منظمة ؛ في حين يرتكب المجرمون غير المنظمين جرائم غير منظمة) (Snook et al., 2008)، جدول ١.

جدول 1-١ خصائص مسرح الجريمة للجاني المنظم والجاني غير المنظم	
خصائص مسرح الجريمة السيكوباتي (المنظم)	**خصائص مسرح الجريمة الذهاني (غير المنظم)**
جريمةمخطط لها الضحيةهو شخص غريب مستهدف يضفي طابعاًشخصياً على الضحية المحادثة تحت السيطرة مسرح الجريمة يعكس السيطرة التامة على الضحية الخاضعة القيودالمستخدمة أعمال عدوانية قبل الموت الجثة مخفاة السلاح/الدليل غائب ينقل الضحية	الجريمة عفوية الضحية أو موقع الجثة معروف ينزع شخصية الضحية الحدالأدنى من المحادثة مسرح الجريمة عشوائي العنف المفاجئ للضحية استخدام ا لحد الأدنى من القيود أفعال الجنسيةبعد الموت ترك الجثة على مرأى من الجميع الأدلة/السلاح موجود في كثير من الأحيان الجثة متروكة في مكان الموت
(As cited in: Petherick & Turvey, 2012)	

جدول ١-٢ خصائص الجاني المنظم وغير المنظم	
خصائص الجاني السيكوباتي (المنظم)	**خصائص الجاني الذهاني (غير المنظم).**
من متوسط إلى فوق المتوسط في مستوى الذكاء.	الذكاء أقل من المتوسط . غير ملائم اجتماعيا

يمتلك كفاءة اجتماعية	عمل غير ماهر
يفضل العمل الذي يتطلب مهارة	غير مؤهل جنسيا
الكفاءة الجنسية	انخفاض ترتيبه بين أخوته (ترتيب الميلاد)
ترتيبه مرتفع بين أخوته (ترتيب الميلاد)	عمل الأب غير مستقر
عمل الأب مستقر	الانضباط القاسيفي مرحلة الطفولة
الانضباط غير المتسق في مرحلة الطفولة.	مزاج قلق أثناء الجريمة
المزاج متحكم به أثناء الجريمة.	الحد الأدنى من تعاطي الكحول
تعاطي الكحول أثناء الجريمة	الحد الأدنى من المشقة الموقفية
يعاني مشقة موقفية	العيش بمفرده
يعيش مع شريك	يعيش/يعمل بالقرب من مسرح الجريمة
التنقل مع السيارة في حالة جيدة.	الحدالأدنى من الاهتمام بوسائل الإعلام.
متابعة الجريمةفي وسائل الإعلام	تغيير كبير في السلوك
قد يغير عمله أو يغادر المدينة	
(As cited in: Petherick & Turvey, 2012)	

وعلى الرغم من أن التصنيف المنظم–غير المنظم كان القوة الدافعة وراء ممارسات التنميط الجنائي في جميع أنحاء العالم لسنوات عديدة، إلا أنه لم يكن موضوعاً للتدقيق التجريبي إلا حديثا، وتشير التقييمات الأولية لهذا التصنيف إلى أنه لا يتطابق مع الاختلافات في سلوك الجاني (Snook et al., 2008) .

ويمكن تقسيم منهج وكالة المخابرات المركزية الأمريكية في التنميط إلى أربع مراحل متتالية كما يوضح شكل ١:

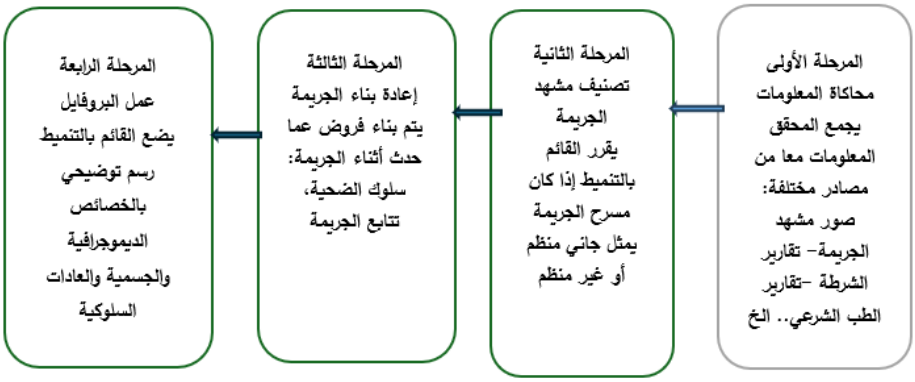

شكل ١ مراحل التنميط الجنائي في ضوء منهج وكالة المخابرات المركزية الأمريكية

في المرحلة الأولى يتم جمع البيانات من خلال سجلات الطب الشرعي، وصور مسرح الجريمة، وتقارير الضحايا، ونتائج الطب الشرعي،وأقوال الشهود. حيث يتم تنظيم جميع المعلومات لوصف مشهد الجريمة والجاني المحتمل من حيث محك الجرائم المنظمة / غير المنظمة. ويتم إعادة بناء مسرح الجريمة وبناء فروض حول تسلسل الأحداث المحتمل وسلوك الضحية والجاني قبل وأثناء وبعد الجريمة. مع كل هذه المعلومات يستطيع فريق التنميط كتابة وصف مختصر لخصائص وسلوك الجاني المحتمل. المكونات النموذجية لبروفايل لجاني يمكن أن تكون خصائص جسدية وغير جسدية، بالإضافة إلى خصائص مسرح الجريمة التي يمكن أن ترتبط بخصائص الجاني. ومن أمثلة ذلك العرق والجنس والفئة العمرية، الحالة الاجتماعية، الوظيفة العامة، الظروف المعيشية والموقع، التنقل، الأداء الجنسي والنضج، السمات النفسية، خطر ارتكاب جريمة لاحقة، امكانية حدوث الجرائم الماضية، وامكانية زيارة مسرح الجريمة مرة أخرى أو الاتصال بالشرطة/ وسائل الإعلام، وتوصيات بشأن أفضل فنيات الاستجواب (Petruzzi, 2023).

وعلى الرغم من استخدام هذا التوجه على نطاق واسع، إلا أنه يعاني من بعض أوجه القصور لعل أكثرها أهمية هو حقيقة أن الجاني المنظم يمكنه مغادرة مسرح جريمة غير منظم عندما تكون الجريمة عبارة عن جرائم متعلقة بالعنف المنزلي، أو جريمة منظمة، أو جريمة متقطعة، وحالات يكون فيها الجاني مجرمًا غاضبًا وانتقاميًا (Petherick, 2003). بالإضافة إلى بعض نقاط الضعف المنهجية مثل عدم وجود عينة ممثلة وإجراء المقابلات التي تفتقر إلى الصدق والثبات حيث أشار "كانتر وزملاؤه (2004) .Canter et al أن واضعي التصنيف المنظم/غير المنظم "لم يشرعوا على الاطلاق في اختبار القوة التمييزية لهذا التصنيف على عينة عشوائية (ص ٢٩٦). بالإضافة إلى ما سبق، لم يفسر التراث البحثي الفروق بين جرائم القتل المتسلسل المنظم وغير المنظم. بل يبدو أن هذا التصنيف يصف مستويات مختلفة من العدوان لدى القتلة المتسلسلين، على الرغم من عدم وجود تراث بحثي يدعم ذلك. وعادة ما يتم تفسير الفرق بين مسرح الجريمة المنظمة وغير المنظمة في شكل دافع نفسي دينامي مثل الانتقام والسادية التي تشكلت من خلال خبرات الحياة المبكرة التي تدور حول الصراع. و تعتمد الفروق بين نوعي الجرائم على نظريات العدوان واضطرابات الشخصية. على سبيل المثال، يُزعم أن الجاني المنظم قد فعل ذلك للحفاظ على قدرته على السيطرة على سلوكه العدواني، في حين أن الجاني المضطرب أو غير المنظم غير قادر على الحفاظ على السيطرة. ومع ذلك، هناك نوع ثالث، وهو الجاني المختلط، والذي نادرًا ما تتم مناقشته في التراث البحثي . حيث تمت إضافة النوع المختلط لاستيعاب المجرمين الذين لا يندرجوا تحت أي فئة منظمة أو غير منظمة (Godwin, 2002).

علم نفس الاستجواب

يرتبط علم النفس الاستجواب Investigative Psychology (IP) ارتباطًا وثيقًا بالباحثين والممارسين في جامعة ليفربول في المملكة المتحدة، وينطوي على التوجه التجريبي لتنميط الجرائم. يتضمن علم نفس الاستجواب مجموعة واسعة من الجرائم تختلف عن التوجهات السابقة مثل جرائم السطو والعنف المنزلي (Crighton, 2010). كما يُعد هذا التوجه من

التوجهات الأكثر شمولية في التنميط من خلال إضافة قيمة للعملية الكلية بدءا من مسرح الجريمة وانتهاء بالإدانة وربما الإفراج، مع تحليلات نفسية أكثر عمقا (Petruzzi, 2023) . يصف "كانتر ويونجز" Canter and Youngs (2003) علم نفس الاستجواب بإعتباره إطارًا يدمج عديد من الجوانب المختلفة لعلم النفس ذات الصلة بعمليات الاستجواب الجنائية والمدنية. ويهتم بالطرق التي تفحص بها الشرطة الأنشطة الإجرامية للكشف عن الجريمة بإستخدام إجراءات قانونية ملائمة. ويتضمن هذا التخصص جميع الأنشطة التي تتطلب استجواب مثل الاحتيال في مجال التأمينات، أو إشعال الحرائق ، أو الإرهاب، أو التهرب الضريبي.... الخ. وبذلك يهتم علم نفس الاستجواب بالمدى الكامل من الموضوعات ذات الصلة بإدارة الجريمة والتحقيق فيها والوصول بها إلى دار القضاء (Petruzzi, 2023).

توجد ثلاث عمليات في الاستجواب يمكن اعتبارها سببا في ظهور علم نفس الاستجواب تتمثل في: معلومات التحقيق، واتخاذ القرار الشرطي، والاستنتاجات من أفعال الجناة. _ *تتضمن العملية الأولى جمع وتحليل واستخدام المعلومات* وقد تتراوح المعلومات من تقييمات مسرح الجريمة إلى إجراء المقابلات وكتابة تقرير الجريمة والمواقع الجغرافية للجرائم الجنائية المختلفة. ومع ذلك، ولأن هذه المعلومات يتم جمعها بهدف التحقيق في الجريمة، وليس إجراء بحث علمي، فقد تشكل تحديا للباحثين. يدرس علم نفس الاستجواب كيفية تحويل الأدلة إلى بيانات، بحيث يمكن استخدامها في الدراسات ذات الأسس التجريبية التي قد تساعد الشرطة في تحقيقاتها (Gittens& Whitfield, 2017). وتتمثل *العملية الثانية في اتخاذ قرار الاستجواب (اتخاذ القرار الشرطي)* ويتضمن تحديد وانتقاء الخيارات، مثل تحديد المشتبه بهم المحتملين أو خيوط الاستجواب المحتملة، والذي يؤدي بدوره إلى تضييق نطاق عملية البحث. من أجل توليد الاحتمالات والاختيار منها، هنا يجب على المحقق الاعتماد على فهم بعض أفعال الجاني (الجناة) المتورط في الجريمة موضع الاستجواب. ويجب أن يكون لديه فكرة عن الطرق النموذجية التي يتصرف بها الجناة والتي ستمكنه من فهم المعلومات التي تم الحصول عليها. ويجب عليه طوال هذه العمليةجمع الأدلة المناسبة لتحديد هوية مرتكب الجريمة وإثبات ذلك في دار القضاء (Canter & Youngs, 2003).

استخدم كثير من الباحثين توجه اتخاذ القرار الطبيعي Naturalistic Decision-Making (NDM) لفهم عملية اتخاذ القرار أثناء مواقف المشقة وتحقيقات الشرطة .وقد تطور هذا التوجه نتيجة للاعتراف المتزايد بأن الأشخاص مطالبون باتخاذ القرارات في موقف المشقة في ظل عدم اليقين ، وأنهم يفعلون ذلك بفعالية، ومع ذلك لا يعُرف سوى القليل فيما يتعلق بكيفية فعل ذلك. يُعرف اتخاذ القرار الطبيعي على بأنه "الطريقة التي يستخدم بها الأشخاص خبراتهم لاتخاذ القرارات في البيئات الميدانية". في الواقع، المفهوم الرئيسي في هذا التعريف هو مصطلح "الخبرة"، حيث يمكن لقادة الشرطة استخدام الاستدلال المكتسب من خلال الخبرة لاتخاذ القرارات ووضع خطة عمل. هناك مجموعة واسعة من الاستدلالات التي يمكن للأفراد استخدامها؛ ومع ذلك، ينُظر إليها عموماً على أنها تساهم في إصدارأحكام متحيزة وأداء أقل كفاءة، فعندما يستخدم الأفراد الخبرة لا يفكروا في أي خيارات بديلة. تدعو بحوث اتخاذ القرار التقليدية إلى أنه يجب على صانعي القرار الفعالين تقييم العديد من مسارات العمل أو البدائل قبل اختيارالأنسب؛ ومع ذلك، تشير بحوث NDM إلى أن هذا غير واقعي نظراً لطبيعة ضغط الوقت في الواقع الفعلي .يأخذ علم نفس الاستجواب في الاعتبار الاستدلال والتحيزات المستخدمة في اتخاذ القرار الشرطي بالإضافة إلى برامج التدريب التي يمكن استخدامها لتعزيز ودعم عملية اتخاذ القرار الشرطي أثناء مواقف المشقة (Gittens& Whitfield, 2017).

تتضمن *العملية الثالثة –والمتمثلة في استخلاص استنتاجات من تصرفات المخالفين*– كيفية تطور سلوك الجاني وتمييزه وإمكانية التنبؤ به. من أجل التوصل إلى استنتاجات، هناك حاجة إلى نماذج تتعلق بأفعال الجناة. وينبغي أن تكون هذه النماذج نتاج دراسات تجريبية واختبار فروض قوية. ويصف "كانتر"، ١٩٩٥ هذه الدراسات بأنها تحاول العثور على علاقة بين أفعال الجاني وخصائصه الشخصية. غالباً ما يشار إليها باسم معادلة C–A ، حيث A تساوي الأفعال و C تساوي الخصائص، يهتم مفهوم ربط الأفعال بالخصائص الشخصية ببناءالإنحراف (أي من حيث الموضوعات المشتركة الموجودة) وما يخبر به هذا عن الجاني (Canter & Youngs, 2003; Gittens& Whitfield, 2017).

ويعتمد هذا المنهج بشكل كبير على القياس متعدد الأبعاد MDS، مما أدى إلى وصفه في كثير من الأحيان، بشكل مضلل إلى حد ما، بأنه منهج "تجريبي" أو في بعض الأحيان "إحصائي". ويستخدم هذا المنهج لتحليل السلوك الخاص بالجريمة وخصائص الجاني. قد يكون أحد الأمثلة الملموسة هنا هو استخدام هذا النوع من القياس لدراسة مرتكبي جرائم العنف المنزلي وتصنيفه إلى: عنف أدائي Instrumental و عنف تعبيري Expressive وتحديد الخصائص المميزة لكل نوع (Crighton, 2010) .

يتكون منهج علم نفس الاستجواب من خمس عناصر أساسية، يطلق عليها نموذج العوامل الشخصة والتي تتمثل في: : *التماسك بين الأشخاص، ودلالة الوقت والمكان، والخصائص الجنائية، والمهنة الإجرامية، والوعي الشرعي.*

يشير *التماسك بين الأشخاص* Interpersonal coherence إلى أسلوب تفاعل الشخص عند التعامل مع الآخرين، حيث الجريمة هي تفاعل بين الأشخاص تنطوي على طرق خاصة للتعامل مع الآخرين . يشير "كانتر"، ١٩٩٥ أن المجرم يعامل ضحاياه كما يعامل الأشخاص العادية في الحياة اليومية، فالمجرم الأناني مع الأصدقاء والعائلة سيكون أيضا أناني مع الضحية. وبالمثل، قد ينتقي الجاني ضحايا يمتلكون نفس خصائص الأشخاص المهمة بالنسبة له. ولا يقتصر هذا المكون على علم نفس الاستجواب، بل تعتمد معظم طرق التنميط على فكرة التماسك بين الأشخاص في بناء خصائص الجاني (Petherick & Turvey, 2012) .

المكون الثاني دلالة الوقت والمكان: غالبا ما تكون الأماكن التي يختارها الجاني لارتكاب جريمته ذات أهمية بالنسبة له. فمن غير المرجح أن يقتل الجاني أو يغتصب ضحيته في مكان غير مألوف له، فمثل هذه الجرائم تحتاج إلى سيطرة وتحكم، ولن يتمكن الجاني من الشعور بالسيطرة الكاملة في بيئة غريبة. لذلك اذا ارتكبت جميع الجرائم في منطقة محددة، فمن المحتمل أن يكون الجاني يسكن أو يعمل في هذه المنطقة (Muller, 2000).

يساعد *المكون الثالث الخصائص الجنائية* المحقق في تحديد نوع الجريمة من خلال تحديد الخصائص النموذجية لها. لمعرفة اذا كانت طبيعة الجريمة وطريقة ارتكابها تؤدي إلى تصنيف واضح ومميز. في ضوء نتائج كل من المقابلات مع الجناة والدراسات التجريبية (Petherick, 2003) .

يشير المكون الرابع *المهنة الإجرامية*. إلى أن الجاني يعمل بطريقة متسقة في كل جرائمه على الرغم من أنه قد يعدل من سلوكه في ضوء خبرته (Petherick, 2003) .

المكون الخامس هو الوعي الشرعي ويشير إلى التعلم بناءً على الخبرة السابقة بنظام العدالة الجنائية، واتخاذ الإجراءات اللازمة التي تمحي آثار الجريمة. فقد يقوم الجاني بإخفاء الأدلة على سبيل المثال ارتداء قناع أو قفازات (Petherick & Turvey, 2012) .

يشير "موللر" (2000) Muller أن توجه علم نفس الاستجواب له مجموعة من المميزات مقارنة بالتوجهات الأحري في التنميط ، أولى هذه المميزات هو اعتماده على أسس نفسية واستخدام مناهج بحث علمية؛ فمعظم النظريات التي تمت صياغتها كجزء من علم نفس الاستجواب يؤدي إلى فروض محددة يمكن اختبارها تجريبيا قبل استخدامها في عمليات التحقيق أو الاستجواب. على سبيل المثال، إحدى الفروض المنبثقة من هذا التوجه أن خبرة المجرم سوف تنعكس في جريمته. لاختبار هذا الفرض، يمكن النظر فى أنشطة المجرمين الذين تم القبض عليهم ، وأنشطة أولئك الذين لم يتم القبض عليهم. إذا أظهر الجناة الذين لم يتم القبض عليهم سابقًا نفس المستوى من الوعي الجنائي الذي أظهره الجناة، يتم دحض هذا الفرض .....الخ. كما أن استخدام أسس وقوانين علم النفس قد يساعد مثلا في معرفة وظيفة الجاني ومحل إقامته. حيث يعتمد تنميط الجاني وتنميط الجرائم في علم نفس الاستجواب كما يشير "كانتر" (2004) Canter على مناهج البحث في علم النفس الاجتماعي وترتبط بالمناقشات في نظرية الشخصية حول اتساق الشخصية، كما يعتمد إجراء المقابلات بشكل مباشر على نظريات الذاكرة ومناقشات علم النفس الإكلينيكي حول نقاط الضعف المعرفية.

ولذلك فمن المحتم أن دراسة هذه الموضوعات في سياق الاستجواب سوف تنعكس عليه بصورة إيجابية.

ومع ذلك، توجد بعض الانتقادات الموجهة لعلم نفس الاستجواب، حيث يشير "بيثيرك" Petherick (2003) أن توجه علم نفس الاستجواب يعاني من نفس أوجه القصور التي تعاني منها الطرق الاستقرائية الأخرى حيث يتم تمييز أساليب التنميط الاستقرائي من خلال الاعتماد على التحليل الإحصائي للمجرمين ومجموعات المجرمين. ثم يتم استخدام التحليل الإحصائي كأساس للمقارنة مع الجريمة الحالية موضع التحقيق لتحديد أوجه التشابه والاختلاف. ويختلف التنميط الاستقرائي الجنائي عن تعريف العلوم الاجتماعية النموذجي لـ "الاستقراء" الذي يبدأ بملاحظات تفصيلية عن العالم ويتحرك نحو تعميمات وأفكار أكثر تجريدًا. ويعتمد الاستقراء على المعلومات المستمدة من متوسط أنماط المجرمين أو الجناة. من الصعب في ظل هذه الظروف معرفة إذا كانت القضية الحالية مشابهة بالفعل للقضايا السابقة، أو إذا كان هناك بعض التأثيرات الخارجية التي خلقت التشابه مثل تعاطي الكحول أو المخدرات، أو جرائم العنف المنزلي.

ثانيا: كثير من الطرق الإحصائية تهتم بسلوك واحد فقط ويتم تفسيره بعيدا عن السياق الذي يحدث فيه. على سبيل المثال، المجرم الذي يحاول إثارة الضحية أثناء الاغتصاب بضربها في مكان محدد (هذا السلوك قد يكون له نفس المعنى لجميع النوايا والمقاصد بغض النظر عن دوافعه) ومن جانب أخر، قد يكون لدي المجرم دوافع سادية. حيث تختلف الدوافع والمعنى اللاحق للسلوك، ولكن يتم التعامل معها على أنها متجانسة من خلال تحليل علم نفس الاستجواب (Petherick, 2003).

تنميط أحداث الجريمة Crime Action Profiling (CAP)

يعتمد تنميط أحداث الجريمة على المعرفة المنظمة لعلم النفس الشرعي، لاسيما ما يتعلق بالشخصية وعلم الأمراض النفسية. على العكس مما سبق يتبنى هذا التوجه منهجا عمليا، حيث يستخدم التنميط فقط إذا أفاد عملية الاستجواب. تضع هذه الطريقة في الاعتبار

تحليل مسرح الجريمة، بنفس الطريقة التي يتبعها توجه تحليل الاستجواب الجنائي CIA، فهي حجر الأساس لهذا التوجه مع الاعتماد على علم النفس الشرعي والطب النفسي؛ وهو ما يميزه عن توجه تحليل الاستجواب الذي يرى أن التنميط فنية تتم داخل السياق الشرطي، ويختلف أيضا عن توجه علم نفس الاستجواب الذي يرى أن التنميط يندرج تحت نظام فرعي نفسي مميز A distinct psychological subdiscipline ، وبذلك يفترض هذا التوجه معرفة التراث البحثي المتعلق بالسلوك البشري والأمراض النفسية (Kocsis, 2007; Ribeiro& Soerio, 2021).

حيث يهتم توجه تنميط أحداث الجريمة CAP بدراسة كل من الأنماط السلوكية المتأصلة في جرائم العنف (المشابهة لدراسة علم النفس للأمراض العقلية) بالإضافة إلى البنية والمعالجات والدقة والمهارات المتعلقة ببناء التنميط (أقرب إلى الممارسة الإكلينيكية في علم النفس)، وهي سمة مميزة لهذا التوجه حيث أن التوجهات الأخرى للتنميط ركزت في الغالب فقط على دراسة أنواع الجناة وتجاهلت في معظمها إلى حد كبير مثل هذه القضايا المتعلقة بالمفهوم العملي لإنشاء التنميط الجنائي (Kocsis, 2007).

ويعزى هذا التوجه إلى ريتشارد ن. كوكسيس Kocsis. R إخصائي علم النفس الشرعي. يستخدم تنميط أفعال الجريمة CAP،كما يشير "كوكسيس" لوصف واعطاء دلالة للعمليات المتعلقة بأحداث أو أفعال الجريمة والتنبؤ بها أو تنميط خصائص الجاني وتمييزها عن تلك الأفعال". بصورة أساسية، يحاول توجه تنميط أحداث الجريمة فحص سلوكيات الانحراف بشكل مستقل عن أي دوافع مستنبطة من مسرح الجريمة" . ويستخدم هذا التوجه في تحليل أنماط سلوكيات الجريمة طريقة التحليل الإحصائي القياس متعدد الأبعاد(MDS) . يتكون MDSمن أنواع مختلفة ويستخدم هذا التوجه التحليل العنقودي والصيغ الرياضية وقد أسهم هذا التوجه في تقديم أساس علمي لعملية التنميط (Kocsis, 2007).

قد يتشابه هذا المنظور إلى حد ما مع توجه تحليل الاستجواب الجنائي. لكن يبدو ظاهريا أن الأساس المنهجي الذي يقوم عليه توجه تنميط أحداث الجريمة مشابهًا لعلم نفس الاستجواب

الذي يحلل سلوكيات الجريمة باستخدام القياس متعدد الأبعاد MDS ومع ذلك، وبعيدًا عن استخدام هذه الأداة الإحصائية، يختلف التوجهان بشكل ملحوظ. فكما ذكر سابقًا، فإن النمط المميز لتوجه علم نفس الاستجواب هو في كثير من الأحيان إجراء العديد من تحليلات القياس المتعدد المنفصلة على البيانات المتعلقة بسلوكيات الجريمة وخصائص الجاني ومن هذه التحليلات تبنى النظريات. ولكن لايتبنى توجه تنميط أحداث الجريمة مثل هذه المفاهيم. بدلاً من ذلك، يتم توجيه تحليلاتها نحو استخدام MDS بالاشتراك مع أدوات إحصائية ورياضية أخرى لتطوير نماذج مفاهيمية يمكن أن تعمل كآلية توجيهية لتوليد التنبؤات التي تعمل على تشكيل أساس المعلومات الواردة في التنميط الجنائي (Kocsis, 2007).

تحليل الأدلة السلوكية Behavior Evidence Analysis

تحليل الأدلة السلوكية المعروف أيضًا باسم الطريقة الاستدلالية للتنميط الجنائي، تم تطويره بواسطة برنت إي. تورفي Turvey أستاذ علم النفس الشرعي في عام ١٩٩٩، وبعد مقابلته مع جيروم برودوس.Brudos, G ، قاتل متسلسل أمريكي، أشار "تورفي " أن ملفات قضايا الشرطة تختلف عن أقوال"برودوس" الخاصة، لذلك رفض (المقدمات) التي استندت إليها التوجهات السابقة الأولى في التنميط. وتوصل إلى هذا التوجه الجديد. الذي يعتمد على توافر الأدلة المادية. انتقد "تورفي" بشدة الافتراضات والاستدلالات التي قدمتها التوجهات الأخرى (مثل التقييم التشخيصي، وتوجه مكتب التحقيقات الفيدرالي وعلم نفس الاستجواب)، ومن ثم اقترح ضرورة عمل تحليل شرعي لجميع الأدلة المادية المتاحة قبل الشروع بإجراء أي تنميط، أكد "تورفي" أن تحليل الأدلة السلوكية BEA هو تنميط جنائي استدلالي مقابل للتنميط الاستقرائي. ويشير أن التنميط الجنائي الاستدلالي هو مجموعة من خصائص الجاني التي تأتي من تشابه أنماط الأدلة المادية والسلوكية داخل جريمة أو سلسلة من الجرائم. حيث يتم تضمين الأدلة المادية ذات الصلة بالسلوك وعلم الضحايا وخصائص مسرح الجريمة في بنية التنميط المكتوب للوصول إلى خصائص الجاني. من جانب أخر، يرى "تورفي" أن التنميط الجنائي الاستقرائي هو "أي طريقة تصف أو تبني استنتاجاتها على خصائص نوع الجاني

النموذجي وهذا يشمل استخدام التعميمات واسعة النطاق، أو التحليل الإحصائي، أو الحدس والخبرة"

أكد "تورفي" (2012) Turvey أن المعلومات المستخدمة لإجراء التنميط الجنائي الاستدلالي تتضمن ما يلي:

(١) الأدلة الجنائية والسلوكية

يتضمن ذلك فحص أي دليل مادي تم جمعه، بالإضافة إلى فحص أقوال الضحايا والشهود، وصور مسرح الجريمة وكذلك تقارير مسرح الجريمة. يحدد القائم بالتنميط (المحلل) في هذه المرحلة ما هي الأدلة التي يتعين عليه العمل معها، وما هي الأدلة التي قد تكون مفقودة أو تم تفسيرها بشكل خاطئ، والقيمة أو الوزن الذي ي تحملها. هذه المرحلة أساسية لباقي مراحل عملية التنميط

(2)علم الضحايا

يتضمن ذلك فحصًا تفصيليًا للمعلومات الأساسية عن الضحية. مثل مهنة الضحية وتعاطي المخدرات والكحول والهوايات والأسرة والأصدقاء والسجلات الجنائية. فمن خلال دراسة خصائص الضحية، يمكن معرفة دوافع الجريمة. و الأهم من ذلك، أن المعلومات المستمدة من الفحص الشامل للضحية يمكن أن تعطي فكرة للمحلل عن قضايا أخرى ترتبط بهذه القضية، وقد توحي بطبيعة أو درجة العلاقة بين الضحية والجاني. كما أنه مفيد في تحديد المخاطر التي يتعرض لها الضحية والجاني، والتي يمكن تصنيفها على أنها مرتفعة أو متوسطة أو منخفضة. يشير خطر الضحية إلى احتمال تعرض ضحية معينة للأذى أو الخسارة، في حين أن خطر الجاني "هو احتمال التعرض للخسارة أو تحديد الهوية والقبض عليه" (Petherick, 2003).

(٣)خصائص مسرح الجريمة

هنا يقوم القائم بالتنميط بفحص مسرح الجريمة لمحاولة تحديد وقت الجريمة ونوع الأسلحة المستخدمة وطريقة الدخول ونوع الموقع وميزات مسرح الجريمة الأخرى. وأي لفظ أو فعل تفوه أو قام به الجاني أثناء الهجوم يجب ذكره. كما يجب التأكد مما إذا كان مسرح الجريمة منظمًا أم لا. ثم يتم عمل التنميط الجنائي.

كما أشار "تورفي" (2012:126-127) Turvey أيضًا بأن التنميط الجنائي الاستدلالي يتكون من مرحلتين: مرحلة التحقيق ومرحلة المحاكمة. تتضمن مرحلة تحليل سلوكي لأنماط المجرمين المجهولين لجرائم معروفة. وتتضمن مرحلة المحاكمة تحليل الأدلة السلوكية للجرائم المعروفة موضع الاستجواب . وتفصيلا كما يلي:

مرحلة التحقيق

تتضمن مرحلة التحقيق تحليل الأدلة السلوكية لأنماط مرتكبي الجرائم المعروفة. حيث يتم استدعاء المحللين الجنائين في جرائم العنف الشديد و/أو الجنسية عندما لا تكون شهادة الشهود و/أو الاعترافات و/أو الأدلة المادية غير كافية لاستكمال الاستجواب. عادةً ما يكون قرار استدعاء أحد المحللين لإجراء تحقيق بمثابة رد فعل، حيث تنتظر الوكالات شهوراً أو حتى سنوات(إن وجدت) بسبب عدم القدرة على الوصول إلى المحلل، أو لعدم فهم ما هو التنميط الجنائي وكيف يمكن القيام به لمساعدة التحقيق. في هذه المرحلة يهدف التنميط إلى:

- تقييم طبيعة وقيمة الأدلة الجنائية والسلوكية في جريمة معينة أو سلسلة من الجرائم المرتبطة بها.
- الحد من مجموعة المشتبه بهم في التحقيق الجنائي.
- إعطاءالأولوية للتحقيق مع بقية المشتبه بهم
- الربط بين الجرائم التي يحتمل أن تكون ذات صلة من خلال تحديد مؤشرات مسرح الجريمة وأنماط السلوك.

–تقييم احتمالية تصعيد السلوك الإجرامي المزعج إلى جرائم أكثر خطورة أو أكثر عنفاً (مثل التحرش والمطاردة

والتلصص).

– تزويد المحققين بالخيوط والاستراتيجيات ذات الصلة بالتحقيق.

–المساعدة في إبقاء التحقيق الشامل على المسار الصحيح وعدم تشتيت انتباهه من خلال تقديم رؤى جديدة وغير متحيزة.

– تطوير استراتيجيات الاتصال أو المقابلة أو الاستجواب عند التعامل مع المشتبه بهم.

مرحلة المحاكمة

تتضمن تحليل الأدلة السلوكية للجرائم المعروفة التي يوجد مشتبه به أو مدعى عليه. ويتم ذلك في التحضير لجلسات الاستماع والمحاكمات وإجراءات ما بعد الإدانة. تعد مراحل الذنب والعقوبة والاستئناف في المحاكمة أوقاتاً مناسبة لاستخدام فنيات التنميط، اعتماداً على الأدلة المعنية. في هذه المرحلة يهدف التنميط إلى:

–تقييم طبيعة وقيمة الأدلة الجنائية والسلوكية لجريمة معينة أو سلسلة من الجرائم المرتبطة بها

–المساعدة في تطوير نظرة ثاقبة لخيال الجاني ودوافعه

–تطوير نظرة ثاقبة لدوافع الجاني ونيته قبل وأثناء وبعد ارتكاب الجريمة (أي مستويات التخطيط، وأدلة الندم، والإجراءاتا لاحترازية، وما إلى ذلك).

–الربط بين الجرائم التي يحتمل أن تكون ذات صلة من خلال تحديد مؤشرات مسرح الجريمة وأنماط السلوك

وقد تم انتقاد هذا التوجه بلا شك. أكد Kocsis أن هذا التوجه محدودا لأنه لا تدعمه أي بحوث تجريبية. وبدلاً من ذلك، ما يقدمه تحليل الأدلة السلوكية BEA في بعض الجوانب

هو مزيج من التراث البحثي الجنائي السابق حول أشكال مختلفة من جرائم العنف، والعلوم الشرعية والمفاهيم الفلسفية المتعلقة بأنماط الاستدلال، وأبرزها الاستدلال الاستقرائي مقابل الاستدلال الاستنباطي. ويبدو أن توجه تحليل الأدلة السلوكية يفترض منهجا في التحليل لتفسير الجرائم لهدف التنميط من خلال تبني معالجات المنطق الاستدلالي بدلا من المعالجات الاستقرائية. وبالوضع في الاعتبار كيف يعمل العقل البشري ويعالج المعلومات بشكل معرفي غير متجانس، فإنه توجد بعض الصعوبات في قبول هذا الفرض.

لا يزال هناك جدل حول امكانية النظر إلى تحليل الأدلة السلوكية BEA كتوجه قائم بذاته ، كما أن هذا التوجه لا يزال غير قادر على الإشارة إلى أن مجرم ما مسؤولاً عن جريمة محددة، بالإضافة إلى أنه لم يقم على أي أساس علمي. (Kocsis, 2007).

الخلاصة: نحو توجه تكاملي في التنميط

أدى التباين بين ممارسات التنميط الجنائي إلى ظهور تناقضات فيما يتعلق بالاعتماد على الأدلة والاستنتاجات المقدمة والفائدة العائدة على الاستجواب من استخدام التنميط. وقد تراوح ذلك بين ملفات التنميط التي تقدم جمل تقريرية أو بيانات مؤكدة دون مبررات أو إحتمالية الخطأ، والتي تعتمد في المقام الأول على استنتاجات بحثية، ورفض التناقضات في القضية، وتفضيل خصائص الأنماط المحتلفة، وحذف أدلة الضحايا، وإقرار الأدلة الانتقائية التأكيدية، وتقديمها شفهيًا وبدون توثيق، والفشل في تقييم جميع مواد القضية (Petherick & Brooks, 2021; Turvey, 2012; Wilson et al., 1997).

يتميز كل توجه بجوانب قوة وجوانب ضعف. على سبيل المثال، يوفر ربط أدلة مسرح الجريمة باستنتاجات صحيحة كما هو واضح في منهج تحليل الأدلة السلوكية كفاءة علمية؛ ومع ذلك، يمكن أن يكون هذا المنهج محدود أيضًا، حيث يقدم ملفًا ضيقًا ومساعدة أقل لعملية الاستجواب. طبقا لأليسون وزملائه Alison et al. ، ٢٠٠٣ As cited in: Petherick and Brooks (2021) يعتمد نجاح التنميط على أنواع الاستنتاجات المقدمة، وليس الطريقة المستخدمة

لاستخلاصها. للحصول على نتائج ايجابية في التنميط، يجب أن يكون هناك دليل يدعم الحجة المنطقية والفائدة العملية لها.

يجب أن يكون لأي استنتاج/بيان مقدم في ملف التنميط أساس ومبرر وصدق وقدرة على الإثبات بما يتفق مع أسس بنية الحجة. التي يتم دعمها بصورة علمية تسمح بقالية التحقق منها. فيما يتعلق بالصدق، يجب أن يكون هناك شكل من أشكال التحديد فيما يتعلق باحتمالية حدوث الادعاء، مع امكانية حدوث الخطأ، مما يضمن إمكانية اختبار الادعاء أو دحضه. إلى جانب ملفات التنميط التي ترتكز على الأدلة والاستنتاجات المنطقية، يمكن أن يوفر الارتباط الإحصائي بين أنواع الجرائم وأنواع سمات شخصية الجاني فائدة إضافية للاستجواب. كما يجب أن يعتمد إنشاء ملفات التنميط المستقبلية على استخدام منهج تجريبي قوي يعتمد على تحليل إحصائي متقدم لمجموعات كبيرة من البيانات. وبالتالي، يمكن أن يستفيد التنميط الجنائي من منهج متكامل للممارسة يوفر إطارًا لتحسين عملية التنميط بأكملها. حيث يوفر هذا المنهج المتكامل دعما لجوانب القوة في التوجهات أو المناهج السابقة.

المراجع

بوقادم، يحياوي صليحة (٢٠٢٣). التنميط الجنائي وسيلة لمساعدة المحقق الجنائي أم تحقيق من نوع جديد؟. حوليات جامعة الجزائر، ٣٧ (١)، ٦٠-٧٧.

Canter, D., (2004). Offender Profiling and Investigative Psychology. Journal of Investigative Psychology and Offender Profiling, 1, 1–15.

Canter, D V., Alison, L. J., Alison, E.,& Wentink, N. (2004). The Organized/Disorganized Typology of Serial Murder: Myth or Model? Psychology. Public Policy, and Law, 10 (3),293-320. ISSN 1076-8971.

Canter, D.V., & Youngs, D. (2003). Beyond "offender profiling": The need for investigative psychology. In D. Carson & R. Bull (Eds.), Handbook of psychology in legal contexts (pp. 171–205). Chichester, UK: John Wiley & Sons, Ltd.

Chifflet, P. (2015). Questioning the validity of criminal profiling: An evidence-based approach. Australian & New Zealand Journal of Criminology, Vol.48(2), 238–255.

Egger, S. A. (1999). Psychological Profiling. Journal o f Contemporary Criminal Justice, 14, (3), 242- 261.

Gittens, E. M. & Whitfield, K. (2017). Behavioral assessment in investigative psychology. In: Browne, K. D. et al., (Eds.), Assessments in Forensic Practice: A Handbook (pp. 122-135). Chichester, UK: John Wiley & Sons, Ltd.

Godwin, M. (2002). Reliability, validity, and utility of criminal profiling typologies. Journal of Police and Criminal Psychology, 17(1), 1-18.

Holmes, R.& Holmes, S. (2009). Profiling Violent Crimes: An Investigative Tool. England: Sage Publications. Fourth edition.

Hurlburt, R.T., Knapp, T.J., (2006). Münsterberg in 1898, Not Allport in 1937, Introduced the Terms "Idiographic" and "Nomothetic" to American Psychology. Theory and Psychology 16 (2), 287–293.

Kocsis, R. N. (2007). Schools of thought related to criminal profiling. In : Kocksis, R. N. (Ed.), Criminal profiling (pp. 393–404). Humana Press. https://doi.org/10.1007/978- 1-60327-146-2_20.

Muller, D. A. (2000). Criminal profiling: Real science or just wishful thinking?. Homicide Studies, 4(3), 234-264.

Petherick, W.A., (2003). What's in a Name? Comparing Applied Profiling Methodologies. Journal of Law and Social Challenges June, 173–188.

Petherick, W. A. & Turvey, B. E.(2012). Criminal Profiling: An Introduction to Behavioral Evidence Analysis. Fourth Edition, England: Elsevier Ltd.

Petruzzi, J. (2023). Forensic Psychology: A Short eManual Forensic Psychology: Manual Unit 5: Forensic Psychology in Criminal Investigations -Offender Profiling. In:

Ribeiro, R. A. B., & Soerio, C.B.B.M. (2021). Analyzing criminal profiling validity: Underlying problems and future directions. International Journal of Law and Psychiatry,74,1-8.

Snook, b. , Cullen, R. N., Bennell, C., Tylor, P. J. (2008). The criminal profiling illusion What's behind the smoke and mirrors?. Criminal Justice and Behavior 35(10):1257-1276.

Trajkovski, D. &Zivotic, I. (2020). Criminal Psychological profiling of unknown perpetrator. Knowledge – International Journal, 42(5), 991-994.

Wilson, P., Lincoln, Robyn., & Kocsis, R. (1997). Validity, Utility and Ethics of Profiling for Serial Violent and Sexual Offenders. Psychiatry, Psychology and Law, 4, (1), 1-12.